

## التقرير الثامن للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في بوروندي

### أولا - مقدمة

١ - مَدَدَ مجلس الأمن، بموجب قراره ١٦٩٢ (٢٠٠٦) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وفي الوقت نفسه، رحب المجلس باعتزامي أن أنشئ، عقب انتهاء ولاية هذه البعثة، مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وفقا للموصى به في تقرير السابع المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (S/2006/429). وفي إضافة لذلك التقرير، (S/2006/429/Add.1) عرضت مجملا للهيكل المقترح للمكتب ومهامه المقترحة والموارد اللازمة له. ويتناول هذا التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت منذ تقديم تقرير السابع، بما في ذلك معلومات مستكملة عن التصفية التدريجية لعملية الأمم المتحدة في بوروندي وإنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. ويعرض التقرير وصفا للتطورات الرئيسية التي استجدت حتى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر.

### ثانيا - اتفاق وقف إطلاق النار الشامل المبرم مع حزب تحرير شعب الهوتو/ قوات التحرير الوطنية، والتطورات الرئيسية

٢ - مثل توقيع الحكومة وآخر جماعة من الجماعات المسلحة، هي حزب تحرير شعب الهوتو/قوات التحرير الوطنية، على اتفاق شامل لوقف إطلاق النار في ٧ أيلول/سبتمبر حدثا بارزا في سياق عملية السلام. وقد ساعد ذلك على حدوث تحسن عام في الحالة الأمنية ويبدو أنه شجع اللاجئين على العودة. وفي الوقت ذاته، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير استمرار حالات التوتر، بل وتفاقمها، بين الحكومة وبعض الأحزاب السياسية، ووسائط الإعلام، والمجتمع المدني، بما في ذلك مزاعم تدبير مؤامرة انقلابية وما صاحب هذه المزاعم من الاعتقالات، ومن الاتهامات الموجهة من أحزاب المعارضة إلى الحكومة بانتهاك الدستور.

وما فتئ يُبلغ أيضا عن حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان على أيدي عناصر الأمن الوطني قبل توقيع الاتفاق. وفي الوقت نفسه، اتخذت خطوات لمحاكمة أفراد الأمن المسؤولين عن تلك الانتهاكات. وكان إنجاز رقة استراتيجية الحد من الفقر خطوة هامة على طريق معالجة المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية في بوروندي.

٣ - وإثر التوقيع على اتفاق المبادئ لتحقيق السلام والأمن والاستقرار بصفة دائمة في بوروندي في ١٨ حزيران/يونيه، دأبت مبادرة السلام الإقليمية لبوروندي وعملية التيسير التي تتولاها جنوب أفريقيا، إلى جانب الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، على دعم المفاوضات بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية.

٤ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر، أيد زعماء المنطقة، في مؤتمر للقمة عقدته مبادرة السلام الإقليمية لبوروندي في دار السلام، اتفاق وقف إطلاق النار الشامل، ووقعه الرئيس بيير نكورونزيزا، باسم حكومة بوروندي، وأغاتون رواسا، باسم قوات التحرير الوطنية. وقد تقيد الطرفان عموما باتفاق وقف إطلاق النار، الذي بدأ نفاذه في ١٠ أيلول/سبتمبر.

٥ - وينص الاتفاق على وقف جميع أعمال القتال، فضلا عن إدماج مقاتلي قوات التحرير الوطنية في قوات الأمن الوطنية أو نزع أسلحتهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. وستتولى تنسيق تنفيذ الاتفاق والتحقق منه آلية مشتركة للتحقق والرصد وهيئات فرعية تضم ممثلين من حكومة بوروندي، وقوات التحرير الوطنية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، وستكون مبادرة السلام الإقليمية لبوروندي جهة ضامنة. ويقضي الاتفاق أيضا بنشر فرقة عمل خاصة تابعة للاتحاد الأفريقي لتوفير الحماية لقادة قوات التحرير الوطنية، وكذلك لمقاتليها، لدى انتقالهم إلى الأماكن المعينة للتجميع خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالإضافة إلى المشاركة المتوقعة للأمم المتحدة في آلية الرصد والهيئات الفرعية، ينص الاتفاق أيضا على قيام عملية الأمم المتحدة في بوروندي بتوفير الأمن في أماكن تجميع مقاتلي قوات التحرير الوطنية، التي سيحددها الطرفان.

٦ - ولم يتناول الاتفاق عددا من المسائل منها إمكانية مشاركة أفراد قوات التحرير الوطنية في المؤسسات الوطنية، فضلا عن طرائق إدماج عناصر قوات التحرير الوطنية في قوات الأمن. وفي هذا الصدد، أنشأت عملية التيسير مكتبا في بوجمبورا للمساعدة في تنفيذ الاتفاق وفي معالجة المسائل السياسية الناجمة عنه.

٧ - وأجرت عملية التيسير والفريق الفني الإقليمي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مشاورات بشأن طرائق تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. وفي حين أن عملية التيسير ستظل تؤدي الدور الرئيسي في عملية التنفيذ، فإن من المتوقع أيضا أن تساعد الأمم المتحدة

الطرفين، في حدود ولايتها ومواردها، وبالتعاون مع شركاء آخرين ومع المنطقة والاتحاد الأفريقي، على تنفيذ الاتفاق.

٨ - ولئن كانت بداية تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الشامل قد تعرضت لبعض التأخيرات، فإن تقدما قد أحرز في أنشطة التخطيط المضطلع بها دعما للاتفاق. فبرعاية عملية التيسير، اجتمع الفريق الفني الإقليمي، ومعه ممثلو الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في بريتوريا، في ١٤ أيلول/سبتمبر، لاستعراض عملية التنفيذ، بما في ذلك إنشاء آليات الرصد المنصوص عليها في الاتفاق ونشر فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي.

٩ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، وصل إلى بوجمبورا فريق يضم أعضاء عملية التيسير وممثلين من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، برفقة ستة من أعضاء قوات التحرير الوطنية، لمناقشة عملية التنفيذ في الميدان. وزار فريق قوات التحرير الوطنية المواقع المحتملة لأماكن للتجميع وأجري تقييم للأحوال الأمنية، قبل وصول قادة قوات التحرير الوطنية. واختتم الفريق تقييمه في ١ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، أصدرت الحكومة بيانا أعربت فيه عن التزامها باتفاق وقف إطلاق النار الشامل وأعادت تأكيد تقيدها بالأحكام التي تمنح حصانة مؤقتة لأفراد قوات التحرير الوطنية.

١٠ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أنشأت عملية التيسير والحكومة رسميا الآلية المشتركة للتحقق والرصد. ورغم الضمانات التي أعطتها قوات التحرير الوطنية لعملية التيسير، فإن هذه القوات لم تشارك في الاجتماع الأول لآلية الرصد بدعوى ضرورة قيام الحكومة مقدما بإطلاق سراح أسراها. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وجه زعيم قوات التحرير الوطنية، السيد رواسا، رسالتين إلى الرئيس الأوغندي يويري موسيفيني بصفته رئيس مبادرة السلام الإقليمية لبوروندي، متهما فيهما حكومة بوروندي بانتهاك اتفاق وقف إطلاق النار من خلال خروقات مزعومة للأحكام التي تمنح حصانة مؤقتة لأفراد قوات التحرير الوطنية، فضلا عن استمرار احتجازها لأفراد من هذه القوات.

١١ - وفي الوقت ذاته، بدأت جماعات من عناصر قوات التحرير الوطنية تتجمع طواعية في المقاطعات الغربية تأهباً لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتدعي أغلبية هذه الجماعات ارتباطها بالفصيل الصغير الذي يقوده جان - بوسكو سيندايغايا من قوات التحرير الوطنية، والذي لم يشارك في المفاوضات الرسمية مع الحكومة. وقد أعربت الحكومة وعملية التيسير عن التزامهما بمعالجة هذه المسألة.

١٢ - وما زالت الحكومة تتخذ من مركز التسريح السابق الكائن في راندا مرفقا لاحتجاز من اعتقلوا أو سلموا أنفسهم قبل توقيع وقف إطلاق النار من العناصر المدعى انتماءها إلى

قوات التحرير الوطنية. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، كان محتجزا في ذلك الموقع المقاتلون السابقون المزعوم انتمائهم إلى قوات التحرير الوطنية الذين لم يبت بعد في أهليتهم للتسريح. ورغم الجهود التي بذلتها عملية الأمم المتحدة في بوروندي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والشركاء الوطنيون للتوصل إلى اتفاق مع الحكومة من أجل الإفراج عن القصر البالغ عددهم ٢٦ في راندا، فإنهم لا يزالون قيد الاحتجاز في المعسكر. وقد أعدت الوكالات الوطنية والدولية إجراءات للتحقق من جميع القصر المنتسبين لقوات التحرير الوطنية وتسريحهم وقدمتها إلى الحكومة في حزيران/يونيه عن طريق الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية للتسريح وإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج.

١٣ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر، طلبت حكومة بوروندي إلى عملية الأمم المتحدة تقديم الدعم لحماية أماكن تجميع مقاتلي قوات التحرير الوطنية، وفقا للمنصوص عليه في اتفاق وقف إطلاق النار الشامل. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، طلبت الحكومة كذلك إرجاء انسحاب الكتيبة النيبالية التابعة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي لمدة شهر حتى أوائل كانون الأول/ديسمبر، وذلك لدعم تنفيذ الاتفاق.

١٤ - وإثر مشاورات جرت في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر بين إدارة عمليات حفظ السلام وعملية التيسير التي تتولاها جنوب أفريقيا، وجهت عملية التيسير طلبا بتاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى الأمم المتحدة التمسست فيه أيضا تعديل ترتيبات انسحاب الوحدات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة حتى كانون الأول/ديسمبر لتقديم المساعدة في إنجاز بعض مهام فرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي إلى أن يتم نشر تلك القوة.

### التطورات السياسية الأخرى

١٥ - اشتدت حدة التوترات السياسية الداخلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبخاصة بعد مزاعم الحكومة حدوث مؤامرة انقلابية في آب/أغسطس واستقالة النائب الثاني للرئيس، أليس نروموكوندا، في ٥ أيلول/سبتمبر. وفيما يتعلق بالانقلاب المزعوم، اعتقلت أجهزة الأمن الوطني ثمانية أفراد في الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ٣ آب/أغسطس، منهم النائب السابق للرئيس الانتقالي، ألفونس - ماري كاديجي، وشخصيات سياسية وعسكرية أخرى. وعلاوة على ذلك، اعتُقل أيضا الرئيس الانتقالي السابق، دوميسيان نداييزي، في ٢١ آب/أغسطس.

١٦ - وفي ٣ آب/أغسطس، عقد وزير الإعلام ووزير الداخلية والأمن العام اجتماعا مع ممثلين دبلوماسيين وممثلين للأمم المتحدة ووسائل الإعلام أعلنوا فيه إحباط محاولة استهداف زعزعة الحكومة.

١٧ - وفي ٢٤ آب/أغسطس، أفاد أحد المحتجزين، خلال مقابلة أجرتها معه محطة إذاعية محلية وهو في زنزنته بالسجن، بأنه قد اعترف كذبا بمشاركته في المؤامرة الانقلابية المزعومة، إذعانا لتهديدات بالاعتداء على أسرته. وقد أثار هذا مزيدا من التكهنات في وسائط الإعلام الوطنية بأن المؤامرة الانقلابية المزعومة يمكن أن تكون مختلقة. وأنكرت الحكومة مرارا هذه الإدعاءات، وأعلن الرئيس نكورونزيزا، في ١٦ أيلول/سبتمبر، وجود دليل قاطع على ضلوع المحتجزين في المحاولة الانقلابية المزعومة.

١٨ - وأثارت التقارير المؤكدة التي تفيد بأن عددا من هؤلاء المحتجزين قد تعرضوا للتعذيب قلقا متزايدا بشأن هذا الوضع، داخل بوروندي وكذلك لدى الأطراف المعنية الدولية. وقد شجبت أحزاب سياسية عديدة، فضلا عن عدد من منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان، احتجاج مدبري الانقلاب المزعوم ومعاملتهم وقرار المحكمة العليا الذي صدق على احتجازهم. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، قضت المحكمة العليا بأن يفرج بكفالة عن المحتجزين السبعة، بعد أن رفضت طلب الادعاء تمديد فترة احتجازهم دون توجيه تهم رسمية لهم. بيد أن النائب العام نقض قرار المحكمة العليا، ومن ثم فإنه، حتى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، كان المحتجزون السبعة، بمن فيهم الرئيس السابق نداييزي، لا يزالون قيد الاحتجاز.

١٩ - وفي الوقت ذاته، استقالت السيدة نزاموكوندا من منصب النائب الثاني للرئيس، معللة استقالتها بجملة أمور منها الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها الحكومة لحقوق الإنسان وعدم احترامها لسيادة القانون في البلد. كما انتقدت دور رئيس المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، حسين رجبو. وأثار ما تلا ذلك من تصديق الجمعية الوطنية على تعيين مارينا بارامباما (المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية) في منصب النائب الثاني للرئيس جدلا عاما، إلى جانب مقاطعة أحزاب مع الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية واتحاد التقدم الوطني والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية (نيانغوما) لعملية التصديق وطعنها لاحقا في صحة التصويت على أساس عدم توافر النصاب القانوني اللازم من أعضاء البرلمان في الجلسة ذات الصلة. ومنذ ذلك الحين، طعنت الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية واتحاد التقدم الوطني في قانونية التعيين عن طريق المحكمة الدستورية.

٢٠ - وعلاوة على ذلك، أوعزت الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية مؤخرا لأعضائها في البرلمان أن يقاطعوا أي مهام رسمية يرأسها النائب الثاني للرئيس، السيدة بارامباما.

كما علّقت الجبهة مؤقتاً عضوية ثلاثة أعضاء لها في البرلمان شاركوا في الجلسة الاستثنائية التي صُدّق فيها على ترشيحها.

٢١ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير نتاجاً تشريعياً محدوداً. ويعزى هذا جزئياً إلى عملية مقاطعة للدورة البرلمانية الثانية دامت ثلاثة أسابيع. وكانت هذه المقاطعة، التي قادها أعضاء البرلمان من الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية واتحاد التقدم الوطني والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية (نيانغوما)، احتجاجاً على إقرار مشروع قانون يقضي بإنشاء آلية لمكافحة الفساد، اعتبره هؤلاء الأعضاء غير دستوري. وفي ١٦ آب/أغسطس، استأنف أعضاء البرلمان من هذه الأحزاب مشاركتهم في أعمال الجمعية الوطنية، بناءً على طلب من الرئيس نكورونزيزا، الذي قال إنه سيحيل القانون إلى المحكمة الدستورية لتصدر فيه حكمها. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وجه أعضاء البرلمان من أحزاب الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية واتحاد التقدم الوطني والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية رسالة إلى الرئيس نكورونزيزا يشكون فيها من المخالفات التي تحدث في الجمعية الوطنية، ويطلبون بتحسين نظام التصويت فيها.

٢٢ - وأجرى كل من اتحاد التقدم الوطني والجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية مشاورات مع أعضائهما في ضوء الأحداث السياسية الأخيرة. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، كلف اتحاد التقدم الوطني لجنته التنفيذية بأن تبت، في غضون شهر، فيما إن كان الحزب سيواصل المشاركة في الحكومة الحالية.

٢٣ - وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، أعلن تعديل وزاري شمل ستة من وزراء الحكومة، هم وزراء المالية، والتخطيط، والنقل، والتجارة، والصحة، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٢٤ - وحدثت بعض التوترات أيضاً على مستوى الحكومات المحلية. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتهم أربعة من مديري البلديات من بوتيريري وموتيمبوزي وموييمي وكابيزي بسوء الإدارة والاختلاس، وأوقفهم محافظ بوجمبورا الريفية عن العمل. واحتجت الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية على قرارات الإيقاف، مدعية أن وراءها دوافع سياسية. بيد أن عملية الأمم المتحدة في بوروندي تحققت من أن عملية الإقالة تمت طبقاً لقانون البلديات.

٢٥ - وظلت العلاقات بين الحكومة ووسائل الإعلام متوترة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد وجه مسؤولو الحكومة والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية انتقادات شديدة للصحفيين الذين يشكون في أعمال الحكومة. وفي خطاب

ألقاه رئيس المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية في ٣ أيلول/سبتمبر، اتهم وسائط الإعلام البوروندي والصحفيين البورونديين، بما في ذلك موظف وطني لدى عملية الأمم المتحدة في بوروندي، بـ ”إثارة الشقاق“. وأهابت عملية الأمم المتحدة في بوروندي بالحكومة ووسائط الإعلام أن تبدي الاعتدال من أجل تهدئة هذه التوترات. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، دعا المجلس الوطني للاتصالات المحطات الإذاعية الخاصة إلى كفالة ”الإخبار المسؤول“. بيد أن التوترات الخطيرة استمرت بين الحكومة ووسائط الإعلام الخاصة، التي أعربت عن شجبها لما اعتبرته مضايقة وتخويفاً من جانب الحكومة للصحفيين.

٢٦ - وسعياً إلى تخفيف حدة التوترات السياسية، عقدت الحكومة عدة اجتماعات مع القيادات الدينية والأحزاب السياسية في أيلول/سبتمبر. فقد عقد وزير الداخلية والأمن العام، في ٢١ أيلول/سبتمبر، اجتماعاً مع ممثلي الأحزاب السياسية، في أول اجتماع رسمي يُعقد بين الحكومة وهؤلاء الممثلين منذ تنصيب الحكومة الجديدة في آب/أغسطس ٢٠٠٥. وأتاح هذا الاجتماع للأحزاب فرصة لإثارة طائفة واسعة من المسائل، منها شكاوى الجبهة البوروندية من أجل الديمقراطية واتحاد التقدم الوطني من أن الحزب الحاكم، المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، لا يشركهما في عملية صنع القرارات السياسية. كما عقد النائب الأول للرئيس، مارتان ندوويمانا، اجتماعات مع الصحفيين والقيادات الدينية سعياً إلى تحسين العلاقات.

### منتدى شركاء بوروندي

٢٧ - واصل أعضاء منتدى شركاء بوروندي تبادل الآراء بشأن الحالة في بوروندي وتيسير الحوار مع الحكومة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقدت سبعة اجتماعات ركزت أساساً على المفاوضات بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية وعلى مسائل أخرى تتعلق بالحالة السياسية، ومسائل الأمن وحقوق الإنسان، فضلاً عن نظر لجنة بناء السلام في الحالة في بوروندي.

### لجنة بناء السلام

٢٨ - في تموز/يوليه، قدمت الحكومة وممثلي الخاص بالنيابة في بوروندي، نور الدين ساتي، وجهات معنية أخرى، إفادات بشأن الحالة في بوروندي إلى لجنة بناء السلام. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، عُقد أول اجتماع مخصص لبوروندي اتفق خلاله على أنه التحديات الأساسية الثلاثة التي تواجه بناء السلام في بوروندي، هي تعزيز الحكم الرشيد،

وتوطيد سيادة القانون وتعزيز قطاع الأمن، وكفالة انتعاش المجتمعات المحلية. وتُوجّج الاجتماع بإعلان أهلية بوروندي للاستفادة من صندوق بناء السلام.

### ثالثا - الحالة الأمنية

٢٩ - قبل دخول الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار حيز التنفيذ، ازدادت الأنشطة العسكرية لكل من قوات التحرير الوطنية وقوة الدفاع الوطني واتسع نطاقها، حيث وردت تقارير تفيد وقوع اشتباكات في مناطق بوجمبورا الريفية وبوبانزا وسييتوك وفي بعض المقاطعات الأخرى. كما وردت تقارير عن قيام قوات التحرير الوطنية بتجنيد مزيد من الجنود، بمن فيهم القصر، وعن ارتكاب أنشطة إجرامية يشارك فيها أفراد نظاميون. وبدأت الحالة الأمنية العامة تتحسن منذ بدء نفاذ الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار. إلا أنه لا تزال ترد تقارير عن حدوث أنشطة إجرامية يُزعم أن عناصر من قوات التحرير الوطنية هي التي ترتكبها.

٣٠ - ووقع ما يقرب من أربعة وعشرين هجوماً بالقنابل اليدوية في مناطق عامة، معظمها في بوجمبورا، وازدادت بشدة حالات الاختفاء القسري المبلّغ عنها، بما في ذلك اختفاء ٢٥ فردا يظن أن لهم صلات بقوات التحرير الوطنية.

٣١ - ورغم انخفاض العمليات العسكرية لعملية الأمم المتحدة في بوروندي في المناطق الحدودية بالنظر إلى العملية الجارية للتصفية التدريجية للبعثة، واصلت العملية القيام بدورها في البحرية في بحيرة تنغانيقا. وواصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا مراقبة منطقة روزيزي الحدودية.

٣٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظّمت عملية الأمم المتحدة في بوروندي دورتين تدريبيتين لقرابة ٣٣٠ فردا من قوات الأمن الوطني ستعزز بهم الترتيبات الأمنية التي تضطلع بها عملية الأمم المتحدة في بوجمبورا وفي المقاطعات في سياق التصفية التدريجية للقوة. وفي هذا الصدد، بدأ الاضطلاع بالحراسات والدوريات المشتركة بين عملية الأمم المتحدة في بوروندي وقوة الدفاع الوطني في أوائل أيلول/سبتمبر.

### رابعا - أوجه التقدم والتحديات الأخرى في عملية السلام

#### نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٣ - استمر التقدم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ففي آب/أغسطس، قامت الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإحاق وإعادة الإدماج



بتسريح ٣٣٧ من أفراد قوة الدفاع الوطني، بناء على أعمارهم، في أول عملية للتسريح غير الطوعي. وفي أيلول/سبتمبر، تم أيضا تسريح ٧١٧ من أفراد قوة الدفاع الوطني المعوقين، بمن فيهم ٤٧ من ضباط الصف، و ٨ ضباط و ٦٦٢ جندياً. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، سُرح ما مجموعه ٣٧٩ ٢١ مقاتلاً وجندياً سابقاً، بمن فيهم ٣٠١٥ طفلاً و ٤٩٤ امرأة.

٣٤ - ومنذ أن بدأ برنامج إعادة الإدماج، أي في غضون سنة واحدة، تمكنت الأمانة التنفيذية للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإحراق وإعادة الإدماج من توظيف ٥٤٣ من المقاتلين السابقين المسرّحين لدى عدد من أصحاب العمل، وهي تواصل سعيها للتعرف على أصحاب عمل محتملين آخرين. وقد استفاد ٤١٢ ٥ شخصا آخر من المقاتلين السابقين من الدعم الاقتصادي المقدم في مجالات محددة، ويزاول ٣٣٠٠ منهم حالياً أنشطة مدرة للدخل. ويتوقع أن يحصل أكثر من ٨٠٠٠ شخص على دعم مماثل في الأشهر المقبلة. وفي الوقت نفسه، تلقى الجنود الأطفال السابقون المسرّحون البالغ عددهم ٣٠١٥ طفلاً دعماً لإعادة الإدماج، وعاد منهم ٥٩٩ إلى مدارسهم ويشارك ٨٩٦ منهم في أنشطة للتدريب المهني.

٣٥ - واكتملت أيضاً عملية تفكيك الميليشيات المدنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث تم تسريح ٣٧٩ ٢٨ من أفراد الميليشيات، بمن فيهم ١٨٧٠٩ من ميليشيا حماة السلام و ٩٦٧٠ من ميليشيا المحاربين.

٣٦ - وفي الوقت نفسه، أحرز تقدّم محدود في إصلاح القطاع الأمني، حيث انتهت وزارة الدفاع الوطني وشؤون المحاربين القدامى ووزارة الداخلية والأمن العام من وضع خطط لتعزيز التأهيل المهني لقوة الدفاع الوطني والشرطة الوطنية البوروندية، على التوالي. وهذه خطوة هامة نحو مواءمة تخطيط الدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي مع الخطط والأولويات الوطنية لإصلاح القطاع الأمني.

٣٧ - وواصلت الشرطة الوطنية البوروندية أيضاً التقدم في الأعمال التحضيرية لعملية تحديد هويات الأفراد، بدعم من المركز الدولي للعدالة الانتقالية. ويرجى من هذه العملية، التي يتوقع أن تكتمل في عام ٢٠٠٧، أن تساعد الشرطة الوطنية البوروندية على إقامة نظم شفافة لإدارة الموارد البشرية ومراقبتها.

٣٨ - وفي غضون ذلك، واصلت عملية الأمم المتحدة في بوروندي أنشطتها المتعلقة بتدريب أفراد الشرطة الوطنية البوروندية. وتشارك مدربون من عملية الأمم المتحدة في بوروندي والشرطة الوطنية البوروندية في تقديم التدريب الذي يستهدف تحقيق التناسق لـ ٢٥٧ من ضباط الشرطة، وتم فيما بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر عقد دورات لتجديد

المعلومات لـ ١٠٩ من محققى الشرطة الوطنية البوروندية، بالاشتراك مع المنظمة غير الحكومية المسماة "شبكة المواطنين من أجل العدالة والديمقراطية"، التي يوجد مقرها في بلجيكا.

٣٩ - وبالإضافة إلى ذلك، أعدت عملية الأمم المتحدة في بوروندي دورة تدريبية بشأن أمن المطارات، مستقاة من البرنامج التدريبي لمنظمة الطيران المدني الدولي، من أجل إدارة شرطة الحدود البوروندية. وأعدت الأمم المتحدة أيضا دورات تدريبية بشأن المعايير الأمنية الدولية ونظام السجون من أجل إدارة شرطة السجون البوروندية؛ ويجري حاليا الإعداد لتنفيذها.

٤٠ - وساعدت عملية الأمم المتحدة في بوروندي أيضا وزارة الداخلية والأمن العام في التخطيط لإنشاء مراكز للعمليات تربط بين مختلف عناصر الشرطة، لتوفير استجابة سريعة وفعالة للحالات الأمنية الحرجة وإدارة أنشطة تدخل الشرطة في الميدان. وتقدم الأمم المتحدة المساعدة أيضاً في تعبئة الموارد اللازمة لهذه المراكز.

٤١ - وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قامت عملية الأمم المتحدة في بوروندي في تموز/يوليه بتدريب ٤١ من أفراد قوة الدفاع الوطني بشأن المسائل المتعلقة بالرقابة على الأسلحة وإدارتها. وإضافة إلى ذلك قامت عملية الأمم المتحدة وقوة الدفاع الوطني بعمليات مشتركة لتدمير الأسلحة، شملت ١ ٩٥٨ قطعة سلاح غير صالحة للاستخدام و ٢٢ ٥٤٤ طلقة ذخيرة تجمعت لدى عملية الأمم المتحدة من عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالإضافة إلى المخزونات غير الصالحة للخدمة لدى قوة الدفاع الوطني. ويجري التخطيط لإجراء عمليات أخرى لتدمير الأسلحة والذخائر.

٤٢ - وفي ١٧ آب/أغسطس، أعلن الرئيس نكورونزيزا عن تعيين ١٧ عضوا في اللجنة الوطنية المعنية بنزع سلاح المدنيين وانتشار الأسلحة الصغيرة، يضمون ممثلين لقوة الدفاع الوطني والشرطة الوطنية البوروندية، والهيئات الدينية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني. ويتوقع أن تعتمد اللجنة على الأعمال التقنية التي اضطلع بها دعما لجهود الرئيس التي استهدفت بدء عملية نزع سلاح المدنيين.

### اللاجئون والمشدون داخليا

٤٣ - في ١ تشرين الأول/أكتوبر، وصل عدد العائدين البورونديين من جمهورية تنزانيا المتحدة في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٥ ٩٠١ عائد. ويعزى نحو نصف حالات العودة في عام ٢٠٠٦ إلى القفزة التي حدثت في أعداد العائدين في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. وتشمل العوامل التي يحتمل أنها ساهمت في هذه الزيادة بدء نفاذ اتفاق وقف إطلاق

النار الشامل المبرم مع قوات التحرير الوطنية، وبدء السنة الدراسية وموسم الزراعة، وتحول استراتيجية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من تيسير العودة الطوعية إلى التشجيع عليها.

٤٤ - إلا أن المستوى الحالي لأعداد العائدين لا يزال أدنى بكثير من الرقم الذي استهدفته المفوضية لعدد العائدين في عام ٢٠٠٦، وهو ٥٠ ٠٠٠ شخص. ولا يزال ارتفاع نسب الفقر، ونقص الهياكل الأساسية، واستمرار المخاوف بشأن الاستقرار في البلد تؤثر على معدل العودة الطوعية. ويُقدّر أن ٣٨٠ ٠٠٠ لاجئ بوروندي لا يزالون موجودين جمهورية تنزانيا المتحدة.

٤٥ - وقامت السلطات التنزانية خلال الفترة المشمولة في التقرير بترحيل أكثر من ٢ ٠٠٠ بوروندي لا يتمتعون بمركز قانوني في جمهورية تنزانيا المتحدة. وأعربت المفوضية عن قلقها للسلطات التنزانية فيما يتعلق بالجانب المتعلق بحقوق الإنسان لعمليات الإبعاد هذه. وقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتنسيق عملية استقبال المرحّلين في بوروندي، التي جرت بسلسلة عموماً، بفضل المشاركة القوية من جانب الحكومة، والمساهمات السخية المقدمة من الشركاء، بما في ذلك المجلس النرويجي المعني باللاجئين، ولجنة الإنقاذ الدولية، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، وجمعية الصليب الأحمر في بوروندي.

٤٦ - وفي الوقت نفسه، استمر الانخفاض في عدد المشردين داخلياً فوصل إلى رقم قياسي قدره ١٠٠ ٠٠٠ شخص في تشرين الأول/أكتوبر، مقابل ١١٧ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٥.

## مسائل حقوق الإنسان

٤٧ - لا تزال حالة حقوق الإنسان حافلة بالتقارير التي تفيد ارتكاب انتهاكات خطيرة من قبل قوات التحرير الوطنية بالإضافة إلى انتهاكات يرتكبها الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة وجهاز الاستخبارات. وشملت معظم هذه الانتهاكات حالات إعدام بإجراءات موجزة، أو اختفاء قسري، أو تعذيب، وإساءة معاملة أثناء الاحتجاز، بالإضافة إلى الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي. ولا تزال عناصر قوات التحرير الوطنية ترتكب انتهاكات ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال القتل والاغتصاب والسطو المسلح. وبعد توقيع الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار، صدرت تعليمات إلى أفراد قوة الدفاع الوطني والشرطة الوطنية البوروندية بوقف ملاحقتهم لأفراد قوات التحرير الوطنية والمتعاونين معهم، مما أدى إلى انخفاض كبير في انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها.

٤٨ - وأُتخذت أيضا خطوات إضافية للتصدي لانتهاكات قوات الأمن لحقوق الإنسان. ففي أيلول/سبتمبر، اعتقل ثلاثة من أفراد الأمن، هم رئيس فرع جهاز الاستخبارات في موينغا وضابطان عسكريان، ووجهت إليهم تهم تتعلق بادعاء ضلوعهم في اختفاء حوالي ٣٠ شخصا كانوا قيد الاحتجاز فيما بين أيار/مايو وآب/أغسطس، للاشتباه في أنهم من المتعاونين مع قوات التحرير الوطنية، وربما ضلوعهم في إعدام هؤلاء بإجراءات موجزة. وفي حالة أخرى، اعتقل في آب/أغسطس شخص مدني يدعى أنه يتقاضى مرتبا من جهاز الاستخبارات الوطنية، وضابط من الشرطة الوطنية البوروندية، فيما يتعلق بوفاة أربعة أفراد يزعم أنهم من قوات التحرير الوطنية.

٤٩ - وفي الوقت نفسه، لم يُحرز تقدم في التحقيقات فيما يدعى من الإعدام بإجراءات موجزة في تموز/يوليه لـ ١٣ من المقاتلين يشبه بأهم من قوات التحرير الوطنية في بوجمبورا الريفية، ولم تعرف حتى الآن مصائر بعض الذين اعتقلوا في سياق ملاحقة الحكومة لقوات التحرير الوطنية. وفي الوقت نفسه، سمح لموظفي حقوق الإنسان في عملية الأمم المتحدة في بوروندي بالوصول إلى الأفراد المحتجزين لدى الشرطة. إلا أنه لا يزال ممنوعا الوصول إلى زنانات الاحتجاز التابعة لجهاز الاستخبارات الوطنية ومنشآت قوة الدفاع الوطني.

٥٠ - وثار شواغل خطيرة من الناحية القانونية وبشأن حقوق الإنسان من جراء احتجاز ومعاملة الأفراد التسعة المتهمين بتدبير مؤامرة إنقلابية مزعومة (انظر الفقرة ١٦ أعلاه). ولم تتخذ إجراءات قانونية سليمة في اعتقال ستة من هؤلاء المحتجزين.

٥١ - وفي ٢٢ آب/أغسطس، أطلق سراح اثنين من المحتجزين التسعة المتهمين بالضلوع في الانقلاب المزعوم دون توجيه أي تهم إليهما، وأحدهما ضابط في قوة الدفاع الوطني اعترف علنا بمشاركته في المؤامرة المزعومة قبل احتجازه. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، بعث الأشخاص السبعة، الذين لا يزالون رهن الاحتجاز، برسالة إلى رئيس المحكمة العليا، ينوهون فيها إلى أن صلاحية أمر احتجازهم قد انتهت، مما يجعل احتجازهم غير قانوني.

٥٢ - وبناء على تعليمات من النائب العام، بدأت التحقيقات في الادعاءات المقدمة من المحامين عن ثلاثة من المحتجزين، بمن فيهم محامي نائب الرئيس السابق كاديجي، والتي زعموا فيها أن أفراد جهاز الاستخبارات الوطنية عذبوهم أثناء احتجازهم. وعندما أجرى موظفو حقوق الإنسان في عملية الأمم المتحدة في بوروندي مقابلات معهم، ظهرت على ثلاثتهم جميعا علامات واضحة للتعذيب، تتسق مع ادعاءاتهم. وأبلغ نائب الرئيس كاديجي موظفي حقوق الإنسان في عملية الأمم المتحدة في بوروندي بأنه في عشية اعتقاله، عُلق من ذراعيه وساقه ووجهه إلى أسفل وظل يُضرب لمدة ساعتين ثم أُسقط على الأرض. وبعد إبداء

الرفض أولاً، سمح النائب العام بفحص المحتجزين الثلاثة ومعالجتهم في أحد المستشفيات في ١٦ آب/أغسطس. وفي اجتماع عقد في ٢٥ آب/أغسطس مع رئيس قسم حقوق الإنسان في عملية الأمم المتحدة في بوروندي وممثل مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بوروندي، أكد الرئيس نكورونزيزا موقفه ضد استخدام التعذيب، وقال إنه بدأ تحقيقات في مزاعم التعذيب. وكان أحد الشواغل الرئيسية أيضاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير التهديدات المتفشية لحرية التعبير والرأي.

٥٣ - وكما ذكر في الفقرة ٢٣ أعلاه، تعرضت وسائط الإعلام لهجمة أخرى من قبل الحكومة بعد تزايد نشرها لتقارير انتقادية بشأن مزاعم الفساد الحكومي، ومؤامرة الانقلاب المزعومة، واعتقالات المعارضين السياسيين. وأفاد عدة صحفيين بتعرضهم للترويع والتهديد من قبل أفراد الأمن، وبعدها توارى بعضهم عن الأنظار.

٥٤ - وبالإضافة إلى ذلك، اعتقل عدة أفراد أو ظلوا قيد الاحتجاز بمن فيهم ثلاثة من أعضاء المجتمع المدني وصحفي، لاتهمم بالتشهير أو لأهم أعربوا عن آراء سلبية بشأن رئيس الجمهورية أو المسؤولين الحكوميين، وحتى ٩ تشرين الأول/أكتوبر، لم يقدم أي دليل يؤيد التهم الموجهة إلى هؤلاء المحتجزين.

٥٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت عملية الأمم المتحدة في بوروندي أيضاً، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمات غير حكومية دولية ووطنية، جهود الدعوة إلى احترام حقوق الأطفال. ومن الأمور التي أثارت قلقاً خاصاً ارتفاع عدد حالات العنف الجنسي المبلغ عنها، التي يشمل معظمها قصراً، بعضهم من الرضع. وقد أخذت الحملة المستمرة التي يشنها موظفو حقوق الإنسان في عملية الأمم المتحدة في بوروندي ضد العنف الجنسي تثمر بعض النتائج. ففي الحالات المبلغ عنها كلها تقريباً، تلقى الضحايا الرعاية الطبية، كما ازداد عدد المعتقلين من مرتكبي العنف الجنسي نتيجة للشكاوى التي يقدمها الضحايا وأسرهم.

٥٦ - وواصلت عملية الأمم المتحدة في بوروندي أيضاً أنشطة الرصد والدعوة في مجال حقوق الإنسان بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين المعنيين بحقوق الإنسان. وبالتعاون مع الحكومة، اضطلع بأنشطة للدعوة والتدريب مع مؤسسات المجتمع المدني، بما فيها رابطات الصحفيين والعمال، ومع أفراد الشرطة والاستخبارات وموظفي إنفاذ القانون. وبالإضافة إلى ذلك، تم توفير دورات لتدريب المدربين في مجال حقوق الإنسان للعاملين في الاستخبارات الوطنية. وتلقى ضباط قوة الدفاع الوطني أيضاً تدريباً بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وفي ٣١ آب/أغسطس، زار الرئيس نكورونزيزا إحدى دورات حقوق

الإنسان التي نظمتها عملية الأمم المتحدة في بوروندي، وأكد خلال الزيارة على أهمية التدريب بشأن حقوق الإنسان في بيئة ما بعد انتهاء الصراع في بوروندي.

٥٧ - وفي الوقت نفسه، وفرت الأمم المتحدة التدريب لممثلي الحكومة والمجتمع المدني على إعداد التقارير التي تقدم إلى الهيئات الدولية المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. كما ساعدت عملية الأمم المتحدة في التخطيط لإنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. ويتوقع أن تبدأ وزارة التضامن وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية في صياغة الإطار القانوني والتشغيلي للجنة في أوائل عام ٢٠٠٧.

### العدالة الانتقالية وإصلاح قطاع العدالة

٥٨ - حدث تقدم محدود في مجال إنشاء آليات العدالة الانتقالية. وفي حزيران/يونيه، ردت الحكومة على الرسالة المؤرخة ١٩ أيار/مايو التي وجهها إليها مستشار الأمم المتحدة القانوني والتي عرضت مجملًا للمسائل الرئيسية الناجمة عن المشاورات التي أجرتها المنظمة مع الحكومة بشأن آليات العدالة الانتقالية، في بوجمبورا في آذار/مارس. بيد أن رد الحكومة لم يتناول تناولًا وافيا عدة مسائل تستلزم الاتفاق بشأنها من أجل الشروع في المفاوضات. وفي رسالة مؤرخة ٢٤ آب/أغسطس، طلب المستشار القانوني مزيدًا من التوضيح من الحكومة بشأن مسائل رئيسية ستحدد الإطار اللازم لإنشاء لجنة لاستجلاء الحقيقة والمصالحة ومحكمة خاصة. وجرى أيضًا تبادل للآراء بين الحكومة والأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر استهدف تعجيل السير في عملية المشاورات.

٥٩ - وفي آب/أغسطس، نظمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حلقة عمل لموظفي الأمم المتحدة في بوروندي رأسها خبراء دوليون بشأن المسائل المتصلة بعملية المشاورات الواسعة النطاق ولجان استجلاء الحقيقة والمساءلة. وكان متوقعًا تنظيم حلقات عمل مماثلة في الوقت نفسه للمسؤولين الحكوميين ولممثلي المجتمع المدني. بيد أن الحكومة قررت عدم عقد حلقات العمل هذه نظرًا للحساسية التي تتسم بها مسائل العدالة الانتقالية أثناء المفاوضات الدائرة عندئذ مع قوات التحرير الوطنية.

٦٠ - وفي تموز/يوليه، عرضت الحكومة على الجمهور سياستها بشأن إصلاح قطاع العدالة وأصدرت مرسومًا يقضي بزيادة مرتبات القضاة بمقدار ستة أمثال. ورغم الحوافز المالية المقررة للقضاة، ظل التمويل الذي يتلقاه قطاع العدالة الجنائية من الجهات المانحة من أجل الإصلاح أو بناء القدرات ضئيلًا جدًا أو شبه منعدم.

## المسائل المتعلقة بالأراضي

٦١ - ظلت الخلافات المتعلقة بالأراضي تمثل تحدياً رئيسياً يواجه قطاع العدالة ويعترض سبيل المصالحة الوطنية وتوطيد السلام. وفي ٣١ آب/أغسطس، افتتح الرئيس نكورونزيزا أعمال اللجنة الوطنية المعنية بالأراضي المؤلفة من ٢٣ عضواً، والتي أنشئت في أيار/مايو. وستضم اللجنة أربع لجان فرعية تُعنى بما يلي: الأراضي، والحيارات، والتعويضات، وجرّد الأراضي العامة. ولا تزال كثرة الآليات التنظيمية المعقدة تجعل من الصعب تسوية الخلافات المتعلقة بالأراضي بسبب ما يوجد من أوجه التداخل والتناقض بين النظام التقليدي لحيازة الأراضي الذي يحكمه القانون العرفي، وقانون الأراضي لعام ١٩٨٦، وقانون البيئة، والدستور، الذي اعتمد بموجب استفتاء أُجري في عام ٢٠٠٥. ويُرجى أن يكون إنجاز ورقة استراتيجية الحد من الفقر، التي عولجت فيها مسألة الأراضي، خطوة هامة نحو تسوية الخلافات المتعلقة بالأراضي. وفي الوقت نفسه، سيكون من المهم للغاية تقديم الدعم الدولي الكافي للجنة المعنية بالأراضي لكفالة تمكينها من العمل بشكل فعال.

## الحالة الإنسانية

٦٢ - من المتوقع إنتاج حوالي ٢ مليون طن من الأغذية في البلد في عام ٢٠٠٦، مما يمثل انخفاضاً طفيفاً في الإنتاج، بالمقارنة بعام ٢٠٠٥. ويُعزى هذا الانخفاض أساساً إلى قلة إمكانية الحصول على الأسمدة، وسوء الأحوال الجوية، وآفات المحاصيل. ومن المقدر أن يصل عجز الأغذية الوطني لعام ٢٠٠٦ إلى ٢٥٢ ٠٠٠ طن. ولا تزال المقاطعات الشمالية والشرقية التي تضررت من حالات الجفاف المتتالية أكثر المناطق تعرضاً للخطر، وسيتعين تقديم المساعدة لحوالي ٣٠٠ ٢٣٨ أسرة معيشية عن طريق تزويدها بالبذور من أجل موسم الزراعة، الذي بدأ في أواخر أيلول/سبتمبر. ومن المتوقع أن يكون الذين عادوا مؤخراً من جمهورية تنزانيا المتحدة ضمن المستفيدين الرئيسيين من هذه المساعدة الإنسانية.

٦٣ - وفي ١٩ آب/أغسطس، وافق منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ على تخصيص ٢ مليون دولار من الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ لدعم الأولويات الناقصة التمويل، بما في ذلك تقديم المساعدة الزراعية الطارئة لما يقدر بـ ٢ ٠٠٠ بوروندي طُردوا مؤخراً من جمهورية تنزانيا المتحدة، وتوفير المأوى للعائدين، والتغذية، والتصدي للأوبئة. وفي الوقت نفسه، ينبغي ملاحظة أن برنامج الحكومة لحالات الطوارئ لعام ٢٠٠٦ لا يزال يفتقر إلى الفعالية في مجالي التنسيق والتنفيذ، على الرغم من توافر ٦٠ في المائة تقريباً من المبلغ المطلوب وقدره ١٦٨ مليون دولار.

## التمنية الاجتماعية - الاقتصادية

٦٤ - لا تزال الحالة الاقتصادية هشة في بوروندي، رغم الإسقاطات الإيجابية الواردة في ميزانية عام ٢٠٠٦، التي تتوقع زيادة إيرادات الحكومة بنسبة ٣,٥ في المائة وانخفاض النفقات بحوالي ٠,٧ في المائة. ولقد تم سد الفجوة المالية، التي قُدّرت في أول الأمر بمبلغ ٢٤,٦ مليون دولار، عن طريق طائفة متنوعة من التدابير التصحيحية، مما فيها زيادة الدعم المقدم من الجهات المانحة وتنقيح النفقات.

٦٥ - ولم يصرف البنك الدولي للحكومة الدفعة الأولى البالغة ٣٠ مليون دولار من منحة المقترحة لدعم الميزانية كما كان مقررا، بسبب التأخر في تصديق البرلمان على اتفاق المنحة. وبُغية الإفراج عن هذه الأموال، وفي أعقاب ادعاءات بحدوث مخالفات، طلب البنك الدولي من الحكومة أيضا تكليف شركة دولية بمراجعة حسابات عملية بيع الطائرة الرئاسية التي جرت مؤخرا. ولم يتم بعد تكليف مؤسسة دولية لمراجعة الحسابات، ومن ثم يُرجح أن تصادف الحكومة عقبات في مجال التدفق النقدي في تشرين الأول/أكتوبر. وستقوم بعثة تقييم مشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أوائل تشرين الأول/أكتوبر بتقييم العملية الكاملة لإعداد ورقة استراتيجية الحد من الفقر وإجراء مناقشة مع الحكومة بشأن بعض المسائل العالقة بصدد الدعم المباشر للميزانية.

٦٦ - وقد نُفّحت ورقة استراتيجية الحد من الفقر مرة أخرى أثناء الفترة المشمولة بالتقرير بهدف تعزيز عناصرها المتصلة بتوطيد السلام. وقدمت الحكومة الورقة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ١٢ أيلول/سبتمبر لاستعراضها وإقرارها، ومن المنتظر أن يكتمل ذلك قبيل نهاية عام ٢٠٠٦. وسيمكّن هذا الأمر بوروندي من بلوغ نقطة الاكتمال الخاصة بالمبادرة المعززة من أجل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أثناء فترة الاثني عشر شهرا المقبلة ومن الاستفادة على نحو تام من مبادرة تخفيف الديون عن كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتعكف الحكومة أيضا على الإعداد لعقد اجتماع مائدة مستديرة للجهات المانحة، من المتوقع أن يتم في أوائل عام ٢٠٠٧، بعد إقرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لورقة استراتيجية الحد من الفقر. وستواصل الأمم المتحدة دعم الحكومة لكفالة النجاح في عقد اجتماع المائدة المستديرة.

٦٧ - وفي تموز/يوليه، انضمت بوروندي إلى الفئة المستفيدة من قانون فرص النمو في أفريقيا الذي سنّه الولايات المتحدة. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، زارت بوروندي أيضا بعثات ثنائية من اليابان والنرويج وسويسرا وألمانيا وهولندا، مما يبين زيادة اهتمام الجهات المانحة بعملية توطيد السلام في البلد. ورغم هذا التطور الإيجابي، أعربت عدة جهات مانحة



عن القلق بشأن الافتقار إلى الحوار المركز بينها وبين الحكومة، فضلا عن عجز الحكومة عن استيعاب الأموال المتاحة.

٦٨ - وقد أرجأت الحكومة بداية السنة الدراسية الجديدة إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر، بسبب الافتقار إلى الهياكل الأساسية المناسبة وإلى العاملين المؤهلين. ومن الجدير بالذكر أن تطبيق نظام التعليم المدرسي الابتدائي المجاني في عام ٢٠٠٥ أدى إلى تسجيل ٤٥٠.٠٠٠ تلميذ إضافي أثناء السنة الدراسية ٢٠٠٥/٢٠٠٦. ومن جملة الأطفال المقيدين بالمدارس الابتدائية البالغ عددهم ٣١٦ ٧٩٢ ١ تلميذا، زودت اليونيسيف ٩٠٥ ٤٥٦ تلاميذ بالمواد المدرسية، التي ساعدت في نقل بعضها عملية الأمم المتحدة في بوروندي.

٦٩ - وقام شركاء آخرون أيضا، بمن فيهم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمات غير حكومية، بتعزيز دعمهم لقطاع التعليم. وبالنسبة للسنة الدراسية ٢٠٠٦/٢٠٠٧، تقدر وزارة التعليم أنه سيتم قيد ٦٦٠.٠٠٠ ١ تلميذ. وتحسبا لزيادة القيد، قدمت اليونيسيف الدعم لتدريب ٩٨١ معلما في آب/أغسطس. كما أنها ستزود كل تلميذ بالمواد المدرسية. وبالإضافة إلى غرف الدراسة التي تم بالفعل إصلاحها أو إنشاؤها والبالغ عددها ٦١١ غرفة، ستقوم اليونيسيف بإكمال إنشاء ٧٠٦ وإصلاح ٩٦٠ من غرف الدراسة من أجل عدد لا يقل عن ٣٥٠ ١٠٦ تلميذا. وستوفر أيضا المعدات اللازمة لغرف الدراسة والكتب المدرسية. وستقوم بعض الجهات المقدمة للمنح الثنائية بتزويد المدرسين بمواد تدريجية عن طريق صندوق استئماني يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧٠ - ومنذ أن بدأ في أوائل السنة تطبيق سياسة الحكومة الخاصة بتوفير الرعاية الصحية المجانية للأطفال دون سن الخامسة وحالات الولادة في المستشفيات العامة، تجاوز عدد المستفيدين القدرات القائمة. ووفقا لتقديرات اليونيسيف، تحتاج بوروندي إلى حوالي ٤ ملايين دولار سنويا للنجاح في تنفيذ برنامجها المقترح لخفض معدلات وفيات المواليد والوفيات النفاسية.

٧١ - ودعما لجهود الحكومة، وبفضل المساعدة المالية التي يقدمها مكتب الشؤون الإنسانية التابع للمفوضية الأوروبية، تزود اليونيسيف حوالي ٤٥٠ مركزا صحيا و ٤٠ مستشفى عاما بالمعدات الطبية اللازمة لعمليات الولادة القيصرية والولادة العادية. وبالتعاون مع وزارة الصحة العامة والمنظمات غير الحكومية، توفر اليونيسيف أيضا الأدوية الأساسية للمراكز الصحية والمستشفيات العامة التي توفر الرعاية للأطفال دون سن الخامسة. وبناء على خطة للتوزيع تنفذها منظمة الصحة العالمية، وبالتعاون مع وزارة الصحة العامة، توزع الإمدادات على كل مركز من المراكز الصحية بمساعدة من عملية الأمم المتحدة في بوروندي.

٧٢ - وقامت وزارة الصحة العامة، بمساعدة من اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي، بوضع خطة عمل لحالات الطوارئ بغية كفالة استمرار الدعم المقدم إلى المراكز الصحية في المقاطعات المتوقع أن يعود إليها اللاجئين.

### الألغام والذخائر غير المنفجرة

٧٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، درست الأمم المتحدة ١١٥ من معلمي المدارس الابتدائية على استخدام أدوات نموذجية للتوعية بمخاطر الألغام، بينما قامت المؤسسة السويسرية لإزالة الألغام بتدريب وتجهيز ٢٩ من العاملين الوطنيين في مجالات الاتصال المجتمعي والرعاية الطبية الأولية وإزالة الألغام والتخلص من المتفجرات. وبالإضافة إلى ذلك، تم تطهير ٥ ٥٠٠ متر مربع من الأراضي الزراعية في المقاطعات الجنوبية بمحاذاة الحدود الترانسية وتدمير أكثر من ١ ٢٠٠ جهاز متفجر. ومن المتوقع إتمام عملية إزالة الألغام الأرضية في المنطقتين الجنوبية والجنوبية الشرقية بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. وفي آب/أغسطس، أحالت الأمم المتحدة إلى الحكومة إدارة البرنامج الوطني للأعمال المتعلقة بالألغام.

### خامسا - البعد الإقليمي

٧٤ - واصلت الحكومة بذل جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون على الصعيد الإقليمي. ودعمًا للعملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعارت الحكومة ٨ ٠٠٠ صندوق اقتراع للجنة الانتخابات الكونغولية المستقلة. ويسرت بوروندي أيضا نقل حوالي ١٥ ٠٠٠ ناخب كونغولي يعيشون في بوروندي إلى كيفو الجنوبية للمشاركة في الانتخابات.

٧٥ - وفي ١٧ تموز/يوليه، افتتح الرئيس نكورونزيزا المؤتمر الأول لمغتربي منطقة البحيرات الكبرى في بوجمبورا. وقام بتنظيم هذا المؤتمر المواطنون البورونديون والروانديون والكونغوليون المقيمون بالخارج والمهتمون بمساعدة بلدانهم الأصلية، وكانت هذه هي أول مبادرة من هذا القبيل في المنطقة.

٧٦ - واستمر تبادل المعلومات والزيارات بين عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وداومت الكتيبتان الباكستانيتان التابعتان للبعثتين المنتشرتان على جانبي الحدود بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية على الاتصال فيما بينهما بشأن مسائل أمن الحدود والتنقل غير المشروع للأفراد والأسلحة. وركز التعاون بين البعثتين أيضا على دعم الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

## سادسا - التصفية التدريجية لعملية الأمم المتحدة في بوروندي والتخطيط الانتقالي

٧٧ - في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، كان القوام العسكري لعملية الأمم المتحدة في بوروندي يتألف من ٢ ٤٣٤ فردا، منهم ٨٣ مراقبا عسكريا و ٥٥ من ضباط الأركان. واستمر سحب العناصر العسكرية وفقا للمواعيد المقررة، حيث رحلت السرية الإثيوبية المتبقية والكتيبة الباكستانية في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، على التوالي. ومن المقرر أن تكتمل إعادة الوحدة البحرية التابعة لجنوب أفريقيا إلى الوطن في تشرين الأول/أكتوبر، وكان مقررا أن يلي ذلك سحب سرية المهندسين التايلندية، والكتيبة النيبالية، وسرية القوات الخاصة النيبالية في تشرين الثاني/نوفمبر. بيد أنه، كما ذكر في الفقرة ١٤ أعلاه، تدرس الأمم المتحدة حاليا طلب عملية التيسير التي تتولاها جنوب أفريقيا إرجاء إعادة الوحدات العسكرية لعملية الأمم المتحدة في بوروندي إلى بلدها من أجل المساعدة في إنجاز مهام قوة الاتحاد الأفريقي التي يُتوقع نشرها بحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، دعما لاتفاق وقف إطلاق النار. وما زال متوقعا أن يتم رحيل جميع وحدات عملية الأمم المتحدة من بوروندي بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر.

٧٨ - وكما ذكر في الإضافة اللاحقة لتقرير السابع (S/2006/429/Add.1)، حددت الأمم المتحدة والحكومة على نحو مشترك المجالات ذات الأولوية لدعم توطيد السلام في إطار خطة العمل المشتركة للأمم المتحدة في بوروندي وبناء على ورقة استراتيجية الحد من الفقر. وتشمل هذه المجالات ما يلي: (أ) السلام والحكم الديمقراطي؛ و (ب) إصلاح القطاع الأمني ونزع سلاح المدنيين؛ و (ج) حقوق الإنسان والعدالة؛ و (د) الإعلام والاتصالات؛ و (هـ) الإعمار والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وتعكف الأمم المتحدة، بالتعاون مع الحكومة، على تنقيح محتوى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وجدوله الزمني من أجل تلبية الأولويات والاحتياجات الوطنية المبينة في ورقة استراتيجية الحد من الفقر ومجالات الأولوية المتفق عليها في خطة العمل المشتركة.

٧٩ - وعلاوة على ذلك، مددت وكالات الأمم المتحدة العاملة في الميدان دوراتها البرنامجية بمقدار سنة واحدة، حتى نهاية عام ٢٠٠٨، كي توافق الفترة التي تغطيها خطة العمل المشتركة للأمم المتحدة والورقة المنقحة لاستراتيجية الحد من الفقر.

٨٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت إدارة عمليات حفظ السلام العمل على نحو وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والشركاء الآخرين في إعداد الهيكل الوظيفي والموارد اللازمة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، بغية كفالة أن يبدأ المكتب عمله بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

## سابعاً - ملاحظات

٨١ - منذ أن تقلّدت حكومة الرئيس نكورونزيزا المنتخبة ديمقراطياً السلطة في آب/أغسطس ٢٠٠٥، أُتخذت عدة خطوات هامة صوب توطيد السلام في بوروندي. لكن الحالة لا تزال هشة بشكل عام، ويتعين التصدي بما يلزم من العزم للتحديات الرئيسية الماثلة في البلد في المجال السياسي ومجال حقوق الإنسان والمجال الاقتصادي - الاجتماعي، كي يستمر إحراز التقدم في عملية السلام والمصالحة.

٨٢ - ويمكن لحدث التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار الشامل في ٧ أيلول/سبتمبر، الذي أنهى بشكل رسمي صراعاً عنيفاً دام أكثر من عقد من الزمن، أن يكون نقطة تحول بالنسبة لبوروندي. وهذا الإنجاز الهام يستوجب الإشادة بالحكومة وقوات التحرير الوطنية. وأود أن أؤكد مجدداً تقديري الخاص لمبادرة السلام الإقليمية لبوروندي ولعملية التيسير التي تتولاها جنوب أفريقيا لما بذل في إطارهما من جهود دؤوبة ومעطاءة لدعم عملية السلام.

٨٣ - ومن الأمور المشجعة امتثال الأطراف بشكل عام لوقف إطلاق النار منذ بدء نفاذه في ١٠ أيلول/سبتمبر، وما تلا ذلك من تحسن في الحالة الأمنية، وتناقص انتهاكات حقوق الإنسان. وما يلزم الآن هو أن تكفل الحكومة وقوات التحرير الوطنية التنفيذ الكامل والسريع للاتفاق ومواصلة العمل معاً على نحو وثيق بروح من التعاون الإيجابي من أجل معالجة جميع المسائل المعلقة. وتقع المسؤولية الأولية عن تنفيذ الاتفاق على كاهل الأطراف. بيد أن استمرار المشاركة الوثيقة من جانب عملية التيسير التي تتولاها جنوب أفريقيا وأطراف مبادرة السلام الإقليمية والشركاء الآخرين؛ والمساعدة المقدمة من الجهات المانحة؛ والنشر المبكر لفرقة العمل الخاصة التابعة للاتحاد الأفريقي ستكون كلها عوامل ضرورية لكفالة السير في تنفيذ الاتفاق على نحو سلس ودون مزيد من التأخير. وإنني ممتن امتناناً خاصاً للالتزام بعملية التيسير التي تتولاها جنوب أفريقيا بإقامة مكتب في بوجمبورا للمساعدة في معالجة المسائل المعلقة.

٨٤ - وإن الأمم المتحدة لعلّى استعداد للمساعدة في إنجاز المهام المتوخاة لها بموجب الاتفاق، بما في ذلك عن طريق مشاركتها في الآلية المشتركة للتحقق والرصد وهيئاتها الفرعية. وبناء على في طلب الأطراف في الاتفاق، وما ورد من طلبات في رسائل لاحقة من الحكومة وعملية التيسير، تقف عملية الأمم المتحدة في بوروندي على أهبة الاستعداد أيضاً لتقديم كل المساعدة اللازمة، بما في ذلك توفير الأمن في المناطق المعينة لتجميع مقاتلي قوات التحرير الوطنية، طيلة فترة وجودها في بوروندي حتى كانون الأول/ديسمبر، وفي نطاق المتاح من الموارد المحدودة المتبقية. وفي الوقت نفسه، اتفق مع عملية التيسير فيما طلبته من

إجراء تعديل طفيف لعملية السحب التدريجي لقوات الأمم المتحدة من البلد في حدود فترة الولاية. وتجري حاليا دراسة الترتيبات اللازمة لتعديل الجدول الزمني للانسحاب، وأعتزم الرجوع إلى مجلس الأمن عما قريب بشأن هذه المسألة.

٨٥ - وفي الوقت ذاته، إذا ما حصلت تأخرات أخرى عن الجدول الزمني لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، سيكون من غير المرجح أن يمكن إتمام المهام المتوخاة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي قبل انتهاء الولاية الحالية في كانون الأول/ديسمبر. وهذا يستدعي التشجيع القوي لعملية التيسير والأطراف ومبادرة السلام الإقليمية والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي بنطاقه الأوسع على النظر عن نحو مبكر في سبل تقديم الدعم اللازم فيما بعد كانون الأول/ديسمبر، لكفالة أن يستمر دون انقطاع تنفيذ هذا الاتفاق العظيم الأهمية.

٨٦ - ويتيح توقف الصراع المسلح بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية فرصة إضافية للشروع في برنامج شامل وذي مصداقية لإصلاح القطاع الأمني. ويمثل إصلاح القطاع الأمني والتأهيل المهني لقوات الدفاع الوطني والشرطة الوطنية البوروندية وصبغهما بالطابع اللامركزي عاملا ضروريا لضمان الاستقرار الدائم في البلد. ويلزم أن تكشف الحكومة جهودها الرامية إلى إنشاء جيش وشرطة أكثر اتصافا بالطابع المهني ويخضعان للسلطة المدنية ولسيادة القانون. وفي الوقت ذاته، لا تزال قوة الدفاع الوطني والشرطة الوطنية البوروندية تعانيان عجزا ضخما في المعدات واللوجستيات والإسكان والنقل والتدريب، ولا سيما في المجال الحيوي لحقوق الإنسان. ومن الأمور المشجعة في هذا الصدد، شروع الحكومة في تحديد المجالات القطاعية ذات الأولوية لإصلاح القطاع الأمني، وثمة حاجة إلى مزيد من الدعم المحكم التنسيق من جانب شركاء بوروندي من أجل تنفيذ هذه الإصلاحات.

٨٧ - كما أن عملية استكمال نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم إدماجا فعالا، لكفالة ألا يشكلوا خطرا مهددا للاستقرار، تتطلب تواصل الاهتمام بها ودعمها وطنيا ودوليا. وريثما يتم ذلك، سيظل تداول الأسلحة في صفوف المدنيين في البلد يمثل مشكلة كبرى. وسيكون إحراز تقدم فعلي في برنامج الحكومة لجمع الأسلحة عنصرا حاسما في تقليص معدلات الجريمة المرتفعة في الوقت الراهن وتحسين الأمن في كامل أرجاء البلد.

٨٨ - ويساور المجتمع الدولي قلق شديد من بعض التطورات السياسية التي حصلت مؤخرا، ومنها مزاعم تدبير محاولة انقلابية وما تلا ذلك من اعتقال عدة أفراد. ولا تتسامح الأمم المتحدة مع أي محاولة تستهدف قلب أي حكومة منتخبة أو زعزعتها. وإضعاف المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا في بوروندي أمر غير مقبول. وفي الوقت ذاته، ينبغي تشجيع الحكومة بقوة على كفالة إجراء التحقيقات القضائية المتعلقة بهذه المسألة وفقا للإجراءات القانونية الواجبة

وفي ظل الشفافية والاحترام التام لحقوق الإنسان. وفضلا عن ذلك، ينبغي التحقيق في ادعاءات تعذيب بعض الأفراد الذين احتجزوا بناء على تهم متصلة بالمؤامرة الانقلابية المزعومة، وتقديم الفاعلين إلى العدالة.

٨٩ - ويمثل الاحتكاك بين الحكومة وأحزاب المعارضة ووسائل الإعلام والمجتمع المدني كذلك مصدر قلق بالغ. وإني أشجع الحكومة على العمل بجدية على تعزيز العملية الديمقراطية الهشة، باتباع سبل منها الحوار مع الأحزاب السياسية، والتعاون مع المجتمع المدني، واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، بما فيها حرية التعبير وحرية الصحافة، وتعزيز المصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، يسرني عقد الحكومة خلال الأسابيع الماضية عدة اجتماعات مع القيادات الدينية والأحزاب السياسية سعيا إلى تبديد التوترات السياسية.

٩٠ - وفي الواقع أن المصالحة الوطنية وإنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب أمران ضروريان لوضع أساس سليم للانتعاش الوطني. وسيكون من الأهمية بمكان مواصلة المشاورات بين الحكومة والأمم المتحدة بهدف التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن إنشاء لجنة لاستجلاء الحقيقة والمصالحة ومحكمة خاصة، الأمر الذي سيتيح للأمم المتحدة تقديم الدعم لهاتين الآليتين للعدالة الانتقالية.

٩١ - وريثما يتم ذلك، ثمة حاجة عاجلة إلى بناء القدرات لتحسين قدرة السلطات على العمل بفعالية وتلبية تطلعات السكان إلى جني ثمار السلام. ومع تحسن الحالة الأمنية، يُتوقع أن تزداد وتيرة عودة اللاجئين والمشردين داخليا، مما سيزيد من الحاجة إلى برامج فعالة لإعادة الإدماج واستراتيجيات مركزة للإنعاش قاعدتها المجتمعات المحلية. ويمثل إنجاز ورقة استراتيجية الحد من الفقر بعد إجراء مشاورات واسعة النطاق خطوة جديدة بالترحيب. وستكون المشاركة المطردة والمحكمة التنسيق من جانب الجهات المانحة عنصرا حيويا لتلبية الاحتياجات الإنسانية ودعم جهود الحكومة في مجالات الإنعاش والإعمار والتنمية. ومن ثم فإني مغتبط للتقدم الأولي المحرز في تحديد علاقة الحكومة بلجنة بناء السلام، وكذلك المجالات ذات الأولوية لتوطيد السلام في بوروندي. وستكون المشاركة النشطة من جانب لجنة بناء السلام في هذه المرحلة التي تعقب انتهاء الصراع عاملا حيويا في دعم المجالات المحددة البالغة الأهمية لتوطيد السلام في البلد.

٩٢ - ويثلج صدري التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والحكومة خلال الأشهر القليلة الماضية في تسيير الأعمال التحضيرية لإنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، الذي سيقدم المساعدة إلى هذا البلد في مراحل توطيد السلام عن طريق اتباع الأمم المتحدة

لننهج متكامل في هذا المجال. وآمل أن ينظر مجلس الأمن في وقت مبكر في توصياتي بشأن إنشاء المكتب، كي يتسنى إنجاز الأعمال التحضيرية اللازمة لإنشائه في أقرب وقت ممكن.

٩٣ - وختاماً، أود أن أؤكد مجدداً تقديري وثقتي بنور الدين ساتي، الذي يشغل منصب ممثلي الخاص لبوروندي منذ نيسان/أبريل، ويسهم إسهاماً كبيراً في عملية السلام في بوروندي منذ عام ٢٠٠٢. وأود أيضاً أن أعرب عما أكنه من الإعجاب بالعاملين في عملية الأمم المتحدة في بوروندي نساء ورجالاً، الذين يواصلون العمل بدون كلل من أجل السلام في بوروندي. وأخص بالتقدير أيضاً موظفي منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وجهات تقديم المنح الثنائية والمتعددة الأطراف، لما يسهمون به في كفالة استمرار التقدم في هذا البلد.

